الفصل السابع

مَن يحكم مَن: الحكومات أم الحركات؟
لماذا لا يحكمنا الإسلاميون؟

obeikandl.com

مَن يحكم مَن: الحكومات أم الحركات؟

إن الشيء الغريب في بنية البيت العربي والإسلامي، يكمن في تعقيداته الإيديولوجية المترسخة منذ عهود مغرقة في القدم، وحالة الاستفحال الموحية بالتشتت والبائنة في صورة دول ما بعد عهد استعماري، كان جاثمًا بالأمس القريب على صدر هذا البيت المعقد وما زال حتى اليوم، يملك كافة أشكال التأثير المباشرة في قراراته المتعلقة برسم ملامح سياساته الخارجية المتماشية مع كومة المصالح الضيقة.

وبغض النظر عما يجري داخل هذا البيت من تناحرات قد لا تنتهي دوائرها بين تيار وآخر، وإنما قد يصل مداها الطاحن إلى ما لا نهاية، دون الوصول إلى نهايات مرضية، ليبقى التساؤل قائمًا: مَن المستفيد ومَن المتضرر من هذا الوضع المفتت؟. وليس بعيدًا، أن السلطة حلم يراود مخيلة العقول الطامحة لتحقيق ذاك الحلم وبشتى السبل وبأعنف الوسائل وبالقفز على مشاعر أهل ذلك البيت المحكم في أسراره والمحكوم بخلافات لا منطقية.

ومن هنا، تبدو العلاقة بين الحكومات العربية والإسلامية، وحركاتها المنشقة عنها انشقاقًا تتمركز محاوره على من يرتدي قميص السلطة أولاً.

لكن، إذا ما أخذنا في الحسبان، أن هذا القميص المتسلط على جسد أفراد هذه الشعوب، بسلطويته الضيقة ومقاساته المحدودة على أجساد مَن يرتديه فقط، دون النظر إلى أن هذا

القميص قد اهترأ شكله ومضمونه، نتيجة السنوات الطويلة التي مرّت على ارتدائه من قبل شخص واحد، ذي عقل واحد وجسد واحد، ولا يتسع لأحد سواه، لدرجة أنه تمزق لكثرة الضربات الآتية من الخارج، والمؤكّدة على ضرورة تغييره حسب ما يرضي ذلك المنادي بإزالته.

وفي العودة إلى طبيعة العلاقة بين الحكومات والحركات، وما مدى شرعيتها أمام حركاتها الإسلامية المتصاعدة يومًا بعد آخر، تظهر أمامنا مجموعة فوارق، بخصوص تقبل كل فريق للآخر، فلا الحكومات استطاعت أن تستوعب حركاتها المنبثقة من داخل مجتمعاتها، التي أخرجت كلا الفريقين على ساحات مترامية الأطراف لخوض الصراعات المحلية، ولا الحركات في المقابل، استطاعت أن تتقبل ما تنادي به حكوماتها من ضرورات ينبغي التقيد بها، وأولويات يتحتم الالتزام بها، إلى أن يتم بلوغ المرامي "النضالية السامية" على حساب الاستمرار في ارتداء قميص السلطة كدرع واق من لسعات الداخل وسموم الخارج.

إن الطابع السلطوي يكاد يسري على جميع الحكومات الحية في حكمها، ومن قلب هذا الطابع ظهر طابع ديني حركي متنوع الاتجاهات في ظل ممارسات الحكم الراهن، بكل إيجابياته وسلبياته، أخطائه وعثراته المتكررة والعائدة إلى عقود مضت منذ الحقبة الاستعمارية الأوروبية الحديثة، والتي تعززت بموجبها كل أشكال الهيمنة والسيطرة على شعوب مثقلة بالاحتلالات المتلاحقة، ورؤية البعض بضرورة الخلاص منها بأي أسلوب كان.

وعليه، بدأت تتشكل حركات ذات طابع ديني حركي، اتخذت من الصدام وسيلة ناجعة لاسترداد ما أخذ منها، وفي الوقت ذاته رفضت كل أشكال التعاطي السياسي، الذي اتبع خطاه

فريق آخر من المتطلعين لإخراج المحتل وإحلال أنفسهم بديلاً عنه، مع الإبقاء على سياساته ومصالحه التي جاء لأجلها قاطعًا ألوف الأميال، ولكن بأدوات حكم محلية، تتبع تبعية مطلقة لمصالح الخارج محتفظة باستقلالها وسيادتها.

وتجلى ذلك في مرحلة ما بعد الاستعمار، وجرت التسمية عليها بالدول ما بعد الاستعمارية، وما زالت باقية إلى الآن بصورة الدولة القطرية، الأمر الذي خلق هوة واسعة، بين ما تدعو إليه الحركات الإسلامية (الإخوان المسلمين) من ممارسة حقها الطبيعي في حكم البلاد، التي أسهمت في تحريرها بتصديها لجحافل "المحتل"، ورأت أنه من الأصح لها، أن تتولى مقاليد السلطة، كمكافأة لها على ما قدمته من تضحيات في سبيل تحرير بلادها، وما عانته من ظلم وتعسف شديدين في مرحلة "كفاحها الدامي" ضد "المحتل".

إلا أن رياح السلطة، سارت عكس ما تشتهيه الحركات الإسلامية، لانعدام الثقة بها سواء من قبل "المحتل" كما تدعي، أو من قبل جماهير بلادها، ذلك "المحتل" ونعني به الغرب، الذي ذاق على يدها أشد الضربات الموجعة، ولا يزال حتى الآن يتلقاها من تلك الحركات، إن في العراق أو أفغانستان أو الصومال، أو حتى في عقر داره على غرار ما حدث في نيويورك ولندن ومدريد، لا يستطيع التأمين على مصالحه الحيوية، إلا من خلال فرض تسوية جديدة مع هذه الحركات.

ولكن، ما الذي يكفل له صحة استمرار مثل تلك التسوية، المرفوضة من الحركات والحكومات وليدة العهد والنشأة؟.

ليس بعيدًا عن الصحة القول، إن استمرار حالة التصلب في خطاب الحكومات والحركات، سيؤدي إلى مآزق موحلة وانشقاقات حادة تخلخل الوضع الداخلي لكل منهما.

ولعل ذلك الانشقاق يبدو واضحًا في تركيبة المشهد الفلسطيني، المكون من حركاته البادية للعيان والمتنوعة في طروحاتها المستقبلية، كرسم إستراتيجية الصراع مع التحدي الإسرائيلي.

فالسنوات المنصرمة، كانت حبلى بولادة الكثير من هذه الحركات، والتي كان أبرزها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي اتخذت من الخط الجهادي بداية للتحرير والخلاص، في حين أن رؤيتها اليوم استدعت من كوادرها العمل على جبهات متعددة، كان أبرزها انخراط حركة حماس في اللعبة السياسية مع السلطة الفلسطينية، وسعيها الحثيث إلى اكتساح أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، عبر العملية الانتخابية، التي كانت قد تحفظت عليها في السابق، وقد تحقق لها ذلك في انتخابات العام ٢٠٠٦، في حين ترى نفسها معزولة في إدارة دفة الصراع مع إسرائيل من دون أن يكون لها نصيب من كعكة السيادة المنقوصة.

وبالتوازي مع ما يدور في الأراضي الفلسطينية من صراعات لا متناهية على السلطة، يدور في مصر صراع مستميت، أظهر النوايا المبيتة لحركة الإخوان المسلمين في طرح نفسها مجددًا، كحركة إسلامية ذات توجهات سياسية بخطاب ديني، بعد أن تمت مقاطعتها في السابق من قبل الحكومات المصرية المتعاقبة، لانتهاجها أفكارًا دعوية لا تتطابق مع تفكير الحكومات ولا مع الدستور.

أما اليوم، فإنها تحولت إلى لاعب سياسي خطير يقترب من السلطة شيئًا فشيئًا، كما اقترب زعيم حزب السعادة التركي برئيسه السابق نجم الدين أربكان، والذي بقي وزيرًا إسلاميًا في حكومة علمانية، إلى أن خرج عنها، وشكل حزب الرفاه الذي ضم الكثير من المتدينين الأتراك في صفوفه، وظهر تأثيره جليًا، عندما وضع السلطة هدفًا سعى للوصول إليها بوسائل

ديمقراطية، فالمبدأ الأساس للأحزاب الدينية في تركيا، كان قائمًا على الاعتدال، بدءًا من حزب السلامة الوطني وانتهاءً بحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا الآن.

وبالتحول إلى العراق، فإن البيت العراقي يغدو أكثر تعقيدًا من سابقه، نظرًا للتحولات الخطيرة التي مر بها العراق، من احتلال إلى عنف عشوائي مجهول المعالم إلى عملية سياسية هي الأولى من نوعها، في ظل وجود قوات تحالف دولية برعاية الولايات المتحدة بالدرجة الأولى.

واللافت في هذه العملية أنها مرت بمرحلتين: الأولى جرت في مطلع العام ٢٠٠٥ وتمثلت بانتخابات كانون الثاني/ يناير، والثانية في شهر كانون الأول/ ديسمبر، وقبل تلك المرحلة بدأ العراق يشهد ظهور حركات إسلامية، لم تشهدها دول المنطقة بعد، بعضها كان قديمًا محظورًا لأسباب سلطوية محضة، والآخر ظهر حديثًا وحمل معه مشروعين، الأول اتخذ من المقاومة المسلحة والمصوبة نحو قوات الاحتلال هدفًا له، والثاني فضل المضي في العملية السياسية لاعتقاده أنها فرصة لن يأتي التاريخ بمثلها، لذا وجب استغلالها استغلالاً صحيحًا، واللافت في الأمر، أن كل طرف يسير نحو السلطة وله طريقته الخاصة الكفيلة في وصوله أولاً وقبل غيره.

وعليه، فإن البيت العربي يشهد صعودًا مفاجئًا للحركات الإسلامية بعد سبات عميق، بسبب التغييب المتعمد من قبل الحكومات السابقة لحركاتها الإسلامية، خوفًا من انزلاقها في نفق مظلم لا تستطيع الخروج منه، بعد أن تلذذت بثمرات السلطة وتربت على فوائدها.

وبرغم ذلك، بقيت معظم الحكومات في الشرق الأوسط،

رهينة الحراك في سياساتها للخارج، الذي يؤمن لها غطاء الشرعية الملائم في مقابل تأمينها مصالحه.

وفي الجانب الآخر، فقدت بعض الحركات الإسلامية شعبيتها، لاعتناقها أفكارًا نكوصية سلفية، تحولت إلى أفكار حركية جهادية، بدأت تطبيقها في ما بعد ثمانينيات القرن الماضي في أفغانستان ضد الوجود السوفياتي، واستمرت على خطها إلى أن حانت ساعة الصفر ودقت صفيرها المدوي في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في قلب الولايات المتحدة، مفجرة معها وضعًا معقدًا، تنامت على أثره المخاوف الأميركية من تزايد أعمال هذه الحركات ضدها مجددًا في أي شبر من العالم، ولم تخف قلقها وامتعاضها إزاء بعض الحكومات العربية والإسلامية التي تؤوي هذه الحركات، فبدأت بحربها الوقائية في أفغانستان، ثم رأت أنه من الأفضل لها، الضغط على الحكومات للقيام بتنفيذ إصلاحات شاملة من شأنها احتواء هذه الحركات وتقويمها بشكل معتدل، وللهروب من الخيار العسكري المكلف الثمن، بما يؤمن لها المنفذ الآمن من تنامي شبح انتشار هذه الحركات على نطاق واسع في منطقة الشرق الأوسط.

غير أن التناقض الغربي، يبدو واضحًا بين الحين والآخر، فمرة يدعو إلى حوار معتدل مع تلك الحركات، ومرة أخرى يجدد مساعيه لقطع الطريق عليها، وفي كلتا الدعوتين يصب الزيت على نار الخلافات بين الحكومات العربية والحركات الإسلامية.

لماذا لا يحكمنا الإسلاميون؟

تتكاثر الحركات والجماعات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، كتكاثر الفطر بضره ونفعه في أي أرض خصبة، من دون سابق إنذار، وكل استفسار عن سبب ذلك التكاثر، يقابل دائمًا بحجة أن الأديان الثلاثة ومنها الإسلام تحديدًا، نبعت جميعًا من الشرق الأوسط.

ولأن الإسلام يملأ هذه البقعة الجغرافية المترامية الأبعاد والمسماة بالشرق الأوسط، ويشكل فيها الأغلبية العظمى، هذا وحده ما يفسر انسلال تلك الجماعات والحركات من رحم تلك البقعة التاريخية الغنية بثرواتها الباطنية، مصدر الطاقة، والموبوءة بالأمية والتشتت العقلي لمصلحة هيمنة سلطان الخرافة.

كل الأسباب والحجج التي يتذرع بها الإسلاميون على اختلاف مشاربهم المذهبية والإيديولوجية، متوفرة لهم بالحد الأدنى، لتبرير نظريتهم في السلطة القائمة على نصوص القرآن الكريم كدستور ثابت لا يقبل التغيير أو التعديل، وعلى الحاكمية المطلقة لله أولاً، وللشريعة ثانيًا، وبالتالي ما الذي يحول دون وصولهم إلى سدة الحكم، ولا سيما أن نظريتهم في السلطة الإلهية المطلقة، رغم ما يعتريها من استبداد ديني محض، لا يقل ضراوة عن الاستبداد السياسي الممارس باسم نظرية "الأمة القومية" الشوفينية، يرتضيها حشد من جمهور المسلمين لا يعد ولا يحصى؟.

من الطبيعي، بل من المتوقع، أن يكون جواب تلك الجماعات عن السؤال السابق، منسوبًا بالكامل إلى "المؤامرة الكبرى" التي تواطأ عليها الغرب مع لفيف من "ملاحدة الشرق" المغرر بعقولهم، وذلك في محاولة يائسة من الإسلاميين، لتبرير قصورهم الفكري وتأخرهم الحضاري الراهن من اللحاق بركب عجلة التطور العلمي وقطار الحداثة، تمامًا "كالمؤامرة الكبرى" التي ينجرف إليها أنصار التيار القومي في تخوين خصومهم من التيارات الأخرى، وذلك لحظة سؤالهم عن سلسلة الهزائم المتتالية، وتخلفهم في بناء الدولة القومية الديمقراطية.

إذا ما تحدثنا عن الدول العربية، فليس أمامنا نماذج إسلامية ناضجة على مستوى الحكم، قدر ما لدينا جماعات إسلامية تناور السلطة القائمة، "كالإخوان المسلمين" في مصر، أو تتحالف معها من خارج بيتها ومحيطها الإيديولوجي، كالتحالف بين حركة "حماس" و"حزب الله" مع السلطة في سوريا، أو تتصارع معها، كالصراع الدامي بين جماعة الحوثي والسلطة اليمنية.

ولا نغفل في هذا المجال، من الحديث عن النماذج الإسلامية في الحكم، كالنموذج الإسلامي المبعثر في عراق ما بعد صدام حسين، والقائم على مجموعة أحزاب دينية لا يجمعها رابط العرق – الأحزاب التابعة لإيران مقابل نظيرتها العربية – ولا المذهب – خليط من الأحزاب السنية والشيعية.

هذا النموذج الإسلامي الوليد من رحم الاستبداد القومي – العشائري الذي كان سائدًا إبان حكم صدام حسين، كردة فعل غير مباشرة على الحرب الأميركية على نظامه، يحاول أن يبرر كل سقطاته وهفواته في الحكم، بالإرهاب العابر للحدود تارة (حزب الدعوة)، وبالاحتلال القائم على الأرض تارة أخرى (التيار

الصدري) مستخدمًا كل أدوات الديمقراطية، بدءًا من الانتخابات إلى حرية الإعلام والرأي.

لكنه يظل مرتهنًا في نموذجه السياسي، مهما بلغ منسوب حراكه الديمقراطي، رغم العنف والفوضى، يظل مرتهنًا إلى سلطة المرجعية الدينية، صاحبة الكلمة العليا، والضامن الوحيد لشرعية تلك الأحزاب، والداعم المباشر لوصولها السلطة، عبر التأثير على خيارات الناخبين، وربطها بسلسلة فتاوى، تحدد مَن هو الأصلح ومَن هو الأقوى على الساحة السياسية، بما يحاكي نموذج الجمهورية الإسلامية في إيران.

وإذا تحدثنا عن الشرق الأوسط، فلن نكون أمام نموذج بعينه، مع اختلاف تجربة كل نموذج عن غيره من النماذج الأخرى، انطلاقًا من النموذج الإيراني القائم على التسليم المطلق بمبدأ ولاية الفقيه.

ولا شك، في أنه نموذج تسيطر عليه جملة من الغيبيات بما هو آت، ولو بعد حين، ومثلما هي غيبيات مطلقة، هي أيضًا غيبيات تدعي اليقين المطلق في إيمانها، ويقينها هذا، يختلف في التفسير والتأويل، عن يقين نموذج حركة "طالبان" في أفغانستان وباكستان، فهي تسلم بمبدأ الإمارة الإسلامية، التي تحاكي شكل ومضمون ما كان قائمًا قبل ١٤٠٠ عام، وقد كان لها نموذجها في قندهار، قبل أن يطاح به على خلفية هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأميركية، والتي أعلنت تبنيها لتلك الهجمات الدامية، التي راح ضحيتها الآلاف.

وبالانتقال إلى تركيا، فإن المشهد فيها، يبدو مختلفًا عن مجمل تفاصيل المشهد في عموم الشرق الأوسط، فرغم التوجهات الإسلامية لحزب "العدالة والتنمية"، إلا أن النموذج الإسلامي في تركيا، له خصوصيته التي تفترق كثيرًا عن النماذج الأخرى،

لأسباب عدة، أولها أن الإسلام لم يدخل تركيا إلا متأخرًا، بعكس البلدان المحيطة بها، فدخوله الفعلي كان على يد الأتراك أنفسهم (العثمانيين) عكس دخوله لبلاد فارس الذي تم قديمًا على يد العرب.

وثانيها، أن الحضارة – بما أن الدين يدخل في وعائها الجامع – التي كانت سائدة في بلاد الأناضول، بما هي حضارة رومية – بيزنطية، فإنها تختلف اختلافًا عميقًا في نظرتها إلى الدين وممارستها لطقوسه، عن الحضارة التي كانت سائدة في بلاد فارس، من حيث غرقها واستغراقها المزمن في بؤرة الدين قديمًا وحديثًا.

أما الاختلاف الآخر في النموذج التركي، أن الإسلام في تركيا، لم تقلم أظافره على يد الغرب (الحلفاء آنذاك) بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، كما لم تقلم بعد إعلان مصطفى كمال أتاتورك أفول دولة الخلافة (السلطنة) وولادة عهد الجمهورية، بل لأن الإسلام فيها أقل غرقًا في ممارساته الطقوسية، من دون أن ينفي غرقه (السابق) في الخلافة، أما غرقه الحاضر في السلطة، فهو يتم أمام عين العلمانية وعلى مرأى منها.

ويظهر التمايز في النموذج التركي عن النماذج الأخرى، أن الإسلام فيه، أكثر تحزبًا في الحياة السياسية، وأكثر تكيفًا معها، فالتحزب على أساس الدين، ممنوع لدى الجماعات الإسلامية، لأنها تنظر إلى الأحزاب على إنها أحزاب الشيطان، وليست أحزابًا لله.

أما ما يفسر ظاهرة التحزب الإسلامي في تركيا (الرفاه، السعادة، العدالة) أن المجتمع أقل انغماسًا وغرقًا في مزاولته الطقوس، لهذا ينعدم وجود الجماعات والحركات الإسلامية، وما تمثله من نظريات خاصة في الحكم، سبق أن أشرنا إليها، وليس

السبب في قلة انغماس المجتمع التركي بالدين، عائدًا إلى قوة العلمانية فقط، بل إلى الطبيعة النفسية والتنشئة الاجتماعية التي فطر عليها الأتراك.

فكلما غرق المجتمع في طقوسه الدينية، كلما ارتفع منسوب التشدد والتعصب والتطرف، الذي تغذيه وتتغذى عليه الجماعات الإسلامية بشتى الطرق والوسائل، وكلما قلت مستويات الغرق، كلما كان المجتمع أكثر تحررًا في فهم الدين، ومزاولته بعيدًا من الوصاية وسلطة المرجعية، وأقل حركيةً في فرض أجندته السياسية من خلال الجماعات الإسلامية، التي لا تتفق نظريتها في الحكم المطلق مع روح العصر وتطلعات المستقبل.

obeikandl.com